المقدمة

المقدمة

الحكم الراشد، والحكم الجيد، والحكم الصالح، والحكم الرشيد، والحكم السديد، والحاكمية، والمحكومية، والحكم التشاركي، والإدارة المجتمعية، وإدارة شؤون الدولة والمجتمع، وإدارة الحكم، والحوكمة، مفردات شاع استعمالها في مجال التنمية، وفي كتابات السياسة العامة، للإشارة الى ما تم ترجمته عن الإنكليزية من مصطلح (**Good Governance**)، وكلها تشير الى نفس المضمون، وهو ممارسة السلطات السياسية والاقتصادية والادارية لإدارة شؤون بلد ما على كافة المستويات، ويشتمل على الاليات والاجراءات والمؤسسات التي يسيّر عبرها المواطنون مصالحهم، ويمارسون حقوقهم القانونية ويؤدون التزاماتهم ويحلون مشاكلهم.

تمثل الخصائص والمعايير الأساسية للحكم الراشد، وضعا مثاليا لم يحققه أي مجتمع بشكل كامل، ومع هذا يستحسن أن تسعى المجتمعات الى تحديد أكثر السمات أهمية لها من خلال بناء توافق آراء على نطاق واسع، على سبيل المثال، ما هو التوازن بين الدولة والسوق، أو بين السلطة والحرية وهكذا[1].

والحكم الراشد مفهوم يوفر حياة كريمة ومستقبل زاهر للشعوب والأمم، وهو قابل للتطبيق، إذا ما تم الأخذ به وتوفير أسبابه، وهو تلك الممارسات الفضلى في السياسية والاقتصاد والإدارة والاجتماع والحقوق، وتشير الى مجموعة من العناصر والمرتكزات المترابطة، والتي تعمل بشكل مشترك لضمان توجه تنموي متوازن، ومسار اقتصادي قادر على إدارة الموارد بكفاءة وفاعلية، ونظام اجتماعي وسياسي يتصف بالاستقرار ويستند على قواعد الشرعية بما يحقق مطالب المجتمع ويضمن حقوق الأفراد، بما يبعد أسباب ودوافع النزاعات.

لقد تنامت النزاعات الداخلية في بلداننا "بلدان العالم الثالث" وبخاصة دول الشرق الأوسط، وتعددت أسبابها وأفرزت عن نتائج خطيرة على أمن المنطقة وعلى السلم والأمن الدوليين، ولم تتمكن هذه الدول من الخروج من تلك النزاعات، ولم تستطع هذه الدول معالجة نزاعاتها الداخلية، كونها لا تمتلك المؤهلات لتطبق معايير الحكم الراشد وبالتالي يعالج مشاكلها الداخلية ويجد من النزاعات الداخلية، أو يوجهها نحو نزاعات بناءة.

([1]) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٢"، المكتب الإقليمي للدول العربية، أيقونات للخدمات المطبعية، عمان، ٢٠٠٢، ص ١٠١.

مشكلة البحث

منذ نشأة دولة العراق الحديث عام ١٩٢١م وقد أدخل ساسته ورؤساؤه مواطنيه في نزاعات دولية وإقليمية عديدة، وبعد سقوط نظام حزب البعث العربي عام ٢٠٠٣م، فقد دخلت في نزاعات عنيفة داخلية أودت الى قتل عشرات الالاف من المواطنين ونزوح ولجوء الملايين منهم، وهذه هي مشكلة البحث، حيث تعددت أسباب تلك النزاعات ما بين نزاعات سياسية على السلطة، أو طائفية بين الشيعة والسنة، أو دينية بين الجماعات المتشددة المحسوبة على الإسلام وبين الأديان الأخرى كالمسيحية والأيزيدية وغيرهم، ونزاعات سياسية أخرى اتسمت بالنزاع القومي وخاصة بين بغداد وإقليم كوردستان العراق.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في:

١- أنه قام بدراسة أهم أسباب النزاعات الداخلية وكيفية تجنبها أو التقليل منها، وبخاصة في جمهورية العراق الاتحادي.

٢- أن موضوع النزاعات الداخلية أصبح من اهم المواضيع التي لا بد أن تبحث للوصول الى تحديد الأسباب التي تؤدي الى نشوءها.

٣- بحثت عن الوسائل والطرق التي تؤدي الى انهاء هذه النزاعات أو التقليل من اثارها الدموية على المجتمع.

٤- تقديم رؤية حول كيفية الجمع بين المعايير المتعددة للحكم الراشد بما يناسب الحالة العراقية، أو الحالات المشابهة.

أهداف البحث:

١- دراسة العلاقة بين ضعف الحكم الراشد المتسم بالعديد من المعايير الدولية وبين تنامي وتصاعد النزاعات الداخلية.

٢- دراسة مدى إمكانية تطبيق الحكم الراشد على البلدان التي تشهد نزاعات داخلية.

٣- بيان أهم التحديات التي تواجه البلدان في تطبيق الحكم الراشد.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج التأريخي والوصفي لدراسة دور الحكم الراشد في التخفيف من النزاعات الداخلية.

المنهج التأريخي: يستخدم لوصف وتفسير الأحداث، في الحاضر من خلال الاستعانة بالوقائع والأحداث الماضية، وذلك من أجل التنبؤ عن احتمالات المستقبل.

المنهج الوصفي التحليلي: يدخل في إطار البحوث التطبيقية التي تدرس تطبيق نظريات، أو حقائق معروفة في ظروف محددة، المقصود بها وصف وتغيير الواقع الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي، من حيث العلاقة القائمة، أو الظروف المحيطة بهذا الواقع، والعوامل التي تؤثر على طبيعة التفاعل الإنساني، والتي تجعل المؤسسات التنموية أكثر فاعلية في تحقيق أهدافها[1].

فرضيات البحث:

يفترض البحث بأنه

١- توجد علاقة دالة بين الاخفاق في الحكم الراشد وتفاقم النزاعات الداخلية.

٢- لتخفيف النزاعات الداخلية لا بد من العمل على تحقيق المعايير الدولية المتعلقة بالحكم الراشد.

٣- يتطلب الحكم الراشد وجود التكامل في العلاقة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

٤- للحكم الراشد أدوارا بارزة في معالجة النزاعات الداخلية سواء بإدارتها سلميا او حلها او تحويلها الى نزاعات بناءة.

٥- وجود تحديات جدية تعيق تطبيق الحكم الراشد في مجتمعاتنا وبخاصة في العراق.

---

[1] امنة جمعة خاطر، اثر النزاعات على التنمية والتعايش السلمي، دراسة تحليلية بمنطقة جنوب كردفان، أطروحة دكتوره مقدمة الى جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، عام ٢٠١٠، ص٣.

حدود البحث:

سيتخذ البحث اطارا عاما لبيان أثر ضعف الحكم الراشد على النزاعات الداخلية وتكون حدود الدراسة كما يلي:

الحدود المكانية: حالة دولة العراق الاتحادي

الحدود الزمانية: من عام ٢٠٠٣-٢٠١٨

صعوبات البحث:-

لقد حرص الباحث على تضمين دراسته اراء جميع مكونات الشعب العراقي، بقومياته وطوائفه، وقد واجه الباحث عدة معوقات تتعلق بالحصول على البيانات:-

١- صعوبة الحصول على البيانات الرسمية المتعلقة بمؤشرات ومعايير الحكم

٢- الأوضاع الأمنية السيئة في عموم العراق وبخاصة في المحافظات الغربية بسبب وجود الجماعات المسلحة، ثم عمليات تحريرها.

٣- حساسية الوضع السياسي والأمني لأشهر بسبب اجراء الاستفتاء في إقليم كوردستان.

هيكلية البحث:

سيتضمن البحث أربعة فصول رئيسية وهي:

الفصل الأول: ماهية الحكم الراشد.

المبحث الأول: مفهوم الحكم الراشد

المبحث الثاني: أبعاد وأركان الحكم الراشد

المبحث الثالث: تحديات الحكم الراشد

الفصل الثاني: ماهية النزاعات الداخلية.

المبحث الأول: مفهوم النزاعات الداخلية

المبحث الثاني: أنواع النزاعات الداخلية

المبحث الثالث: أسباب النزاعات الداخلية

الفصل الثالث: أثر تحقيق الحكم الراشد في معالجة النزاعات الداخلية.

المبحث الأول: مناهج معالجة النزاعات الداخلية

المبحث الثاني: أثر تحقيق الحكم الراشد في معالجة النزاعات الداخلية

المبحث الثالث: تحديات الحكم الراشد في العراق.

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية ـ حالة العراق

وسينتهي البحث بخاتمة، وأهم الاستنتاجات التي سيتم التوصل إليها وتقديم بعض المقترحات والتوصيات بشأنها.

الدراسات السابقة:

وبعد البحث والاستقصاء في عدد من الجامعات العربية والمحلية، وأيضا من خلال شبكة الانترنت، وجد الباحث العديد من الدراسات (من جامعات بلدان مثل مصر، الجزائر، فلسطين، العراق، عدا الدراسات الإنكليزية) فقام بدراستها وعرض أهم ما توصلت هذه الدراسات اليها، لبناء دراسته عليها، وتبين له أن الدراسات تطرقت الى الكثير مما يتعلق بالحكم الراشد سواء بمفهومها، وعلاقتها بالتنمية، ونوعية الحياة، وحقوق الانسان، وغيرها مما سيثبته في الدراسة، ولكن لم يجد الباحث دراسة تطرقت بأي اسهاب حول أثر الحكم الراشد على النزاعات الداخلية، وهذا ما شجع الباحث في المضي بدراسته.

والهدف من عرض عددا من الدراسات السابقة في هذا المجال لنطلع على ما قدمه بعض الباحثين من بحوث ودراسات وكتب، وما توصلوا اليه من نتائج، لنتجنب تكرار ما سبق به هؤلاء الباحثون من جانب، وللاستفادة من دراساتهم لدعم الدراسة الحالية، ومن هذه الدراسات: ـ

الدراسة الأولى

١. **اسم الدراسة:** الحكم الرشيد ونوعية الحياة-دراسة الحالة المصرية

٢. **اسم الدارس:** أماني عبدالهادي الجوهري

٣. **نوع الدراسة:** أطروحة دكتوراه

٤. **مكان وتاريخ الدراسة:** كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٠م

نتائج وأهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها العملية من أهمية أهدافها المتعلقة بتحديد المتغيرات اللازمة لتحسين نوعية الحياة مما يضمن استقرار النظم السياسية والاجتماعية، ومن أهم ما توصلت اليه الدراسة، هو أنه كلما زاد الالتزام بتطبيق مبادئ الحكم الرشيد تحسنت كل من الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لنوعية الحياة، وتحسن تقييم الأفراد لنوعية الحياة في المجتمع.

الدراسة الثانية

١. **اسم الدراسة:** الحكم الرشيد ودوره في حماية حقوق الانسان-العراق أنموذجاً

٢. **اسم الدارس:** كاژين محمد علي

٣. **نوع الدراسة:** رسالة ماجستير

٤. **مكان وتاريخ الدراسة:** كلية القانون والسياسة، جامعة دهوك، اقليم كوردستان العراق،٢٠١٤م

نتائج الدراسة:

أهم ما توصلت اليه الدراسة بان الحكم الرشيد وسيلة لتعزيز رفاه الانسان ولحماية حقوقه، ولتفعيل الجيل الثالث لحقوق الانسان ومنها الحق في السلام والحق في البيئة السليمة والحق في التنمية، وتوصلت الى وجود فجوة بين القوانين وتطبيقها الفعال والعادل في العراق، وعدم الالتزام بمبدأ الفصل بين السلطات وبالتالي هيمنة السلطة التنفيذية، وضعف الانظمة الانتخابية، وغياب النزاهة في الانتخابات.

الدراسة الثالثة

١. **اسم الدراسة:** الحكم الرشيد والتنمية في أفريقيا-مع دراسة للمشاركة الجديدة لتنمية أفريقيا(نيباد)

٢. **اسم الدارس:** راوية محمد توفيق عامر

٣. **نوع الدراسة:** رسالة ماجستير

٤. **مكان وتاريخ الدراسة:** كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥م

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة الى نتائج عديدة منها، أن رؤية المؤسسات الدولية للحكم الرشيد في أفريقيا من حيث المضمون المؤشرات كانت رؤية متوازنة، وركزت على عنصر القيادة، ولم تغفل القضايا المتعلقة بالصراعات، وأهمية وجود اطار سياسي يشمل كافة الجماعات دون تمييز، وتوصلت أيضا الى أن الحكومات الافريقية أخذت في الاتفاقية بتناول المفهوم بالعمومية، وتجنبت الخوض في مؤشرات ومعايير لا تتفق مع النظم الافريقية، مثل التداول السلمي للسلطة عبر انتخابات حرة نزيهة، والتعددية الحزبية، ولم تتعامل مع الجذور الأساسية للصراعات في العديد من الدول الأفريقية، وأن مضمون المفهوم كما ورد في المبادرة لم يرق الى طموحات المفكرين الأفارقة حول نمط الحكم في أفريقيا.

الدراسة الرابعة

١. **اسم الدراسة:** مفهوم الحكم الصالح

٢. **اسم الدارس:** حسن كريم

٣. **نوع الدراسة:** بحث

٤. **مكان وتاريخ الدراسة:** نشرت ضمن ملف "الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية"، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، ط٢، بيروت، ٢٠٠٦م.

نتائج الدراسة:

تناول المفهوم في إطار فكري شامل وربطها بمفهوم التنمية بأبعادها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وكذلك التنمية الانسانية، وتناول كذلك معايير الحكم الصالح وتأثير تطبيقها أو عم تطبيقها، وعلاقة التنمية بالديمقراطية، والديمقراطية والفقر، مستعرضا أدوار كل من الدولة والسلطات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص بناء على معايير الحكم الصالح.

الدراسة الخامسة

١. **اسم الدراسة:** الاصلاح السياسي والحكم الرشيد-إطار نظري

٢. **اسم الدارس:** أمين عواد مشاقبة والمعتصم بالله داود علوي

٣. **نوع الدراسة:** كتاب

٤. **مكان وتاريخ الدراسة:** دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢م

نتائج الدراسة:

تناول الكتاب التأصيل النظري لمفهومي الاصلاح السياسي بمضامينه وآلياته والحكم الرشيد جوهرا وسماتاً واليات، وأوضح بأن انتقال الانظمة السياسية من بنى تقليدية الى بنى محدثة لمواكبة العصر ومتغيراته، تتطلب مستوى من المؤسسية بعيدا عن الجمود والشخصانية والتسلط لاستيعاب المطالب والقدرة على إدراك التوقعات التي يحدثها الاصلاح، ومن دون ذلك سينهار النظام السياسي أو يتعرض لحالات عدم الاستقرار السياسي، وأن الحكم الرشيد يعمل على تخصيص الثروات وادارتها لتلبية الحاجات الجماعية، والشرعية السياسية تعني تطابق قيم النظام السياسي مع قيم الناس.

الدراسة السادسة

١. **اسم الدراسة:** دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي

٢. **اسم الدارس:** خلاف وليد

٣. **نوع الدراسة:** رسالة ماجستير

٤. **مكان وتاريخ الدراسة:** كلية الحقو ق، جامعة قسنطينة، الجزائر، ٢٠١٠م

نتائج وأهمية الدراسة:

تكتسب أهمية الدراسة بانها تناولت موضوع الفساد المصاحب لسوء الحكم، وخاصة للدول النامية كونها تقوض فرص تحقيق تنمية حقيقية ومستدامة، وخرجت الدراسة بمجموعة من النتائج من بينها، ان الحكم الراشد هو إطار ضامن ونزيه لتسيير الموارد الطبيعية والبشرية على قاعدة الفعالية والعدالة والتمكين، وأن الفساد هو المعوق الرئيسي للتنمية وهو سبب تخلف دول العالم

الثالث، وأن المؤسسات الدولية تهدف الى تضمين قواعد ومعايير عادلة وعقلانية، وتمثل استراتيجية ترشيد الحكم المحلي المحور الأبرز في برامج المؤسسات هذه عبر إقرار ممارسات دولية تدمج معايير المشاركة والشفافية والمساءلة وحكم القانون، تضمن تسييرا آمنا للموارد المتاحة، تأخذ في الاعتبار مطالب وحاجات الفئات الأكثر ضعفا في المجتمع، على قاعدة العدالة والانصاف.

الدراسة السابعة

١. **اسم الدراسة:** المؤشرات المفاهيمية والعملية للحكم الصالح في الهيئات المحلية الفلسطينية
٢. **اسم الدارس:** أيمن طه حسن أحمد
٣. **نوع الدراسة:** رسالة ماجستير
٤. **مكان وتاريخ الدراسة:** كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ٢٠٠٨م

نتائج الدراسة:

تناولت الدراسة واقع المؤشرات المفاهيمية والعملية للحكم الصالح في الهيئات المحلية الفلسطينية، ومدى تطبيق مبادئه، من وجهة نظر أعضاء ورؤساء الهيئات المحلية الفلسطينية، وخلص الى نتيجة مفادها ان الدرجة الكلية للاستجابة على مجالات مؤشرات الحكم الصالح كانت متوسطة، وقد ركز على كل من مؤشرات، النزاهة، والكفاءة والفاعلية، والمسائلة وتطبيق القانون، والشفافية، واللامركزية والاستقلالية، والاستجابة لحاجات المجتمع، ومؤشر المشاركة المجتمعية. وخلص أيضا الى أنه كلما زاد اطلاع أعضاء الهيئات المحلية على القوانين والأنظمة كلما زاد الالتزام بمبادئ الحكم الصالح، وكلما تشكلت الهيئات عن طريق الانتخاب وفرت بيئة ملائمة لتطبيق خصائص الحكم الصالح.

الدراسة الثامنة

١. **اسم الدراسة:** الحكم الصالح في العراق ودوره في بناء الدولة
٢. **اسم الدارس:** د. حيدر نعمة بخيت
٣. **نوع الدراسة:** بحث

٤. **مكان وتاريخ الدراسة:** مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة التاسعة، العدد ٢٨، ص ص ١٠٧-١٢٧، جامعة الكوفة، العراق، ٢٠١٣

نتائج وأهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث كون العراق وقع تحت الاحتلال الأمريكي من ٢٠٠٣-٢٠١١ بعد تغيير نظامه السياسي، وأصبح بحاجة الى تنمية حقيقية، والى إدارة سليمة لثرواتها لا يتوفر ذلك الا من خلال الحكم الصالح ومبادئه، وتوصل الى أن العراق يفتقد الى الحكم الصالح، وأنه يعيش حالة من التناقضات الاجتماعية الناتجة من فقدان الثقة ما بين المكونات، ناهيك عن الوضع الأمني الغير المستقر، والفساد، وهذا يؤدي الى صعوبة الوصول الى الحكم الصالح.

الدراسة التاسعة

١. **اسم الدراسة:** مدى توفر مؤشرات إدارة الحكم وأثره على النمو الاقتصادي في العراق.

٢. **اسم الدارس:** أحمد جاسم محمد المطوري

٣. **نوع الدراسة:** مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد ١٩، ٢٠١١م.

٤. **مكان وتاريخ الدراسة:**

نتائج الدراسة:

تناول البحث مفهوم إدارة الحكم ومؤشراتها وأثرها على النمو الاقتصادي ومدى التزام العراق بها، وتوصل الى أن معظم المؤشرات المستخدمة للتعبير عن إدارة الحكم في العراق تعبر عن ضعف نضج هذه المؤشرات، وأنها السبب وراء عدم وجود نمو اقتصادي في العراق، وأن هناك تدهور في دور الدولة وتراجعه من حيث الاشراف والرقابة على المشاريع، ومحاربة الفساد، وتوفير البيئة المناسبة للأعمال.

الدراسة العاشرة

١. **اسم الدراسة:** النزاعات الداخلية ودور الفساد في نشوبها

٢. **اسم الدارس:** محمد حسن عمر

٣. **نوع الدراسة:** رسالة ماجستير

٤. **مكان وتاريخ الدراسة:** كلية القانون، جامعة دهوك، كوردستان العراق، ٢٠١١.

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة الى أن علاقة الفساد بنشوب النزاعات الداخلية العنيفة إنما هي علاقة مهمة وبنيوية، ولكنها علاقة غير مباشرة، إنما تقود ومباشرة إلى عدة عوامل ومشاكل اقتصادية رئيسية هي بدورها تؤدي إلى نشوب النزاعات الداخلية، وان نظرية الحرمان النسبي هي الأكثر تكيفاً لحالة البلدان التي تكون ظاهرة الفساد سببا في نشوب النزاعات، وأن الصراع في العراق على أنواع منها حرب أهلية مسعرة بين الحكومة مقابل المتمردين السنة والشيعة، وحرب طائفية بين طوائف السنة والشيعة منذ ٢٠٠٥، وصراعات تتعلق بالعنف الاجرامي خاصة في بغداد، وصراعات بين المجموعات المختلفة في الطائفة الواحدة، وأن الهوية ليست السبب في النزاعات وانما تستغل من قبل الزعامات السياسية.

الدراسة الحادية عشر

١. **اسم الدراسة:** نزاعات الدول الداخلية-الأسباب والتداعيات

٢. **اسم الدارس:** د.عمر عبدالحفيظ شنان

٣. **نوع الدراسة:** كتاب

٤. **مكان وتاريخ الدراسة:** دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٥.

نتائج الدراسة:

تعتبر دراسة وصفية تحليلية للنزاعات الداخلية من منظور القانون الدولي العام، والقانون الدولي الإنساني، وتوصل الى أن الاطار العام لهذه النزاعات هو نتاج التأزم السياسي والاجتماعي الذي لا يعالج جذور هذه النزاعات، وأن النزاعات ذات الصفة المسلحة منها لها تداعيات على المستويين الإقليمي والدولي، وأنها تتسبب في دمار مؤسسات الدولة والخراب الاجتماعي بانهيار القيم والنهب المسلح، وأن معالجة هذه النزاعات تتم وفقا لميثاق الأمم المتحدة بصدور قرارات من مجلس الامن، وفقا لقواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الانسان، بالإضافة الى دور القضاء الوطني، وعبر العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية كجزء أساسي من وسائل تسوية النزاعات.

الدراسة الثانية عشر

١. **اسم الدراسة:** تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة-غير ذات الطابع الدولي

٢. **اسم الدارس:** د. مسعد عبدالرحمن زيدان

٣. **نوع الدراسة:** كتاب

٤. **مكان وتاريخ الدراسة:** دار الكتاب القانوني، ط٢، الإسكندرية، ٢٠٠٩.

نتائج الدراسة:

تناول الدراسة أسباب وآثار النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي، وصور تدخل الأمم المتحدة فيها، وتوصل الى نتائج عديدة من ضمنها ضرورة تعديل أحكام ميثاق الأمم المتحدة لوضع الأحكام التي تميز بين النزاعات المسلحة الدولية والنزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي، ووضع القواعد الخاصة بكل منهما، وضرورة إعمال نظرية توزيع الاختصاصات في مجال التنظيم الدولي وخاصة فيما بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، من خلال تعديل أحكام الفصل الثامن بميثاق الأمم المتحدة، ووضع تعريف محدد لمفهوم السلم والامن الدوليين لقطع الطريق أمام القوى التي تعمل على توسيع المفهوم، كما حدث بعد عام ١٩٩٠، ووضع القواعد الإقليمية المتعلقة بحق تقرير المصير، وكذلك المتعلقة بحقوق الانسان والحماية الإنسانية وفقا لظروف كل منظمة وعلى ضوء الاعتبارات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والجغرافية.